

عرفت الإدارة بمفهومها التقليدي العديد من الأزمات في أجهزتها العمومية وكان هذا يخص الدول الصناعية التي لها توجه ليبرالي يجعل من القطاع العام (الدولة) مجرد حارس ويكمن العجز في ضخامة هيكلها الإداري وبيروقراطية أسلوبها، مما حتم الأمر إيجاد نوع آخر من التسيير يمكن الحكومة من زيادة كفاءتها وفعاليتها.

وظهر ما يسمى بالتسيير العمومي الجديد أواخر الثمانينيات من أجل تحسين وتطوير أداء القطاع العام.

وعليه فإننا نهدف من خلال هذا المقياس إلى معرفة ماهية التسيير العمومي الجديد وأهم عوامل ظهوره وكذا مختلف الآليات والنظريات التي ساهمت في تطوير المفهوم كنظرية الاختيار العام ونظرية الوكالة وغيرها من النظريات.